الأبعاد الاجتماعية والسياسية للسياسة السوفيتية الاقتصادية الجديدة 1924-1921 (NEP)

The Social and Political Dimensions of Soviet Economic Policy (NEP) (1921–1924)

عبد الودود احمد حمد

Abdul Wadood Ahmed Hamad

eduhm230232@uosamarra.edu.iq

المديرية العامة لتربية صلاح الدين/ قسم تربية سامراء

General Directorate of Education of Salah al-Din / Samarra Education Department

الكلمات المفتاحية: الاتحاد السوفيتي, السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP), فلاديمير لينين, جوزيف ستالين, التخطيط المركزي .

Keywords: Soviet Union; New Economic Policy (NEP); Vladimir Lenin; Joseph Stalin; Central Planning.

الملخص

يتناول هذا البحث تطور السياسة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي منذ إقرار السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) The New Economic Policy عام 1921 وحتى ترسيخ النظام الاقتصادي المركزي في عهد جوزيف ستالين، مع التركيز على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونتائجها الداخلية والدولية. ويهدف إلى بيان الأسباب التي دفعت القيادة السوفيتية إلى التخلي عن سياسة شيوعية الحرب، وتحليل طبيعة الإصلاحات التي جاء بها لينين لإنقاذ الاقتصاد، ثم توضيح التحول الجذري الذي أحدثه ستالين عبر التصنيع السريع والزراعة الجماعية والتخطيط المركزي, اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاستناد إلى المصادر العربية والأجنبية التي تناولت تطور الاقتصاد السوفيتي، وتحليل القرارات والسياسات الاقتصادية في سياقها التاريخي والسياسي, وتوصل البحث إلى أن السياسة الاقتصادية الجديدة أسهمت في إعادة تنشيط الاقتصاد السوفيتي بعد سنوات الحرب الأهلية، وأدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتحسين مستوى المعيشة نسبيًا، إلا أنها أفرزت تفاوتًا اجتماعيًا وعودة بعض المظاهر الرأسمالية، الأمر الذي أثار جدلًا واسعًا داخل الحزب الشيوعي. وفي المقابل، مثّل عهد ستالين انتقالًا إلى اقتصاد التخطيط المركزي القائم على التصنيع الثقيل والزراعة الجماعية، فحقق الاتحاد السوفيتي إنجازات صناعية كبيرة ومكّنه من التحول إلى قوة عالمية، لكنه فرض في الوقت نفسه تكاليف إنسانية واجتماعية باهظة تمثلت في المجاعات والقمع السياسي واتساع البيروقراطية وضعف الكفاءة الاقتصادية. ويخلص البحث إلى أن التجربة الاقتصادية السوفيتية مثّلت نموذجًا فريدًا في تاريخ الاقتصاد الحديث، إذ جمعت بين النجاحات الصناعية الكبرى والإخفاقات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت لاحقًا في إضعاف النظام السوفيتي .

Abstract

This study examines the development of economic policy in the Soviet Union from the adoption of the New Economic Policy (NEP) in 1921 to the establishment of the centrally planned economic system under Joseph Stalin. It focuses on the economic, social, and political dimensions of these policies, as well as their domestic and international implications. The study aims to explain the reasons that led the Soviet leadership to

abandon the policy of War Communism, analyze the nature of Lenin's economic reforms designed to revive the economy, and explore the fundamental transformation introduced by Stalin through rapid industrialization, agricultural collectivization, and centralized economic planning. The study adopts the historical-analytical approach by drawing upon both Arabic and foreign sources on the evolution of the Soviet economy and by examining economic policies and decisions within their historical and political contexts. The findings indicate that the New Economic Policy played a significant role in revitalizing the Soviet economy after the Civil War, contributing to increased agricultural and industrial production and a relative improvement in living standards. However, it also led to growing social inequality and the re-emergence of certain capitalist practices, which generated considerable debate within the Communist Party. In contrast, Stalin's era marked a decisive shift toward a centrally planned economy based on heavy industrialization and collectivized agriculture. Although these policies enabled the Soviet Union to achieve remarkable industrial growth and emerge as a major world power, they also imposed severe human and social costs, including widespread famine, political repression, bureaucratic expansion, and declining economic efficiency. The study concludes that the Soviet economic experience represents a unique model in modern economic history, combining extraordinary industrial achievements.

المقدمة

شهد القرن العشرون تحولات سياسية واقتصادية كبرى كان من أبرزها قيام الاتحاد السوفيتي بوصفه أول دولة تتبنى النظام الاشتراكي بصورة شاملة، الأمر الذي جعله ميدانًا لتجارب اقتصادية غير مسبوقة أثرت في مسار الاقتصاد العالمي والفكر السياسي على حد سواء. وقد ارتبط نجاح النظام السوفيتي واستمراره إلى حد كبير بطبيعة السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها القيادة السوفيتية في مواجهة الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية، ولاسيما في المراحل الأولى من تأسيس الدولة بعد ثورة أكتوبر عام 1917 وما أعقبها من حرب أهلية وانهيار اقتصادي شامل.

برزت السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) التي أعلنها فلاديمير لينين عام 1921 بوصفها محاولة عملية لإعادة بناء الاقتصاد السوفيتي بعد فشل سياسة شيوعية الحرب، إذ قامت على إفساح مجال محدود لآليات السوق والملكية الخاصة مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسة. وقد أسهمت هذه السياسة في تحقيق قدر من التعافي الاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه أثارت نقاشًا واسعًا داخل الحزب الشيوعي حول مدى انسجامها مع المبادئ الاشتراكية.

ومع وصول جوزيف ستالين إلى السلطة، شهد الاتحاد السوفيتي تحولًا جذريًا في توجهاته الاقتصادية، حيث جرى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة لصالح نظام التخطيط المركزي، وإطلاق الخطط الخمسية، والتوسع في التصنيع الثقيل، وفرض سياسة الزراعة الجماعية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في بناء قاعدة صناعية قوية مكّنت الاتحاد السوفيتي من التحول إلى إحدى القوى العظمى في العالم، ولا سيما خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنها اقترنت أيضًا بآثار اجتماعية وإنسانية واقتصادية عميقة، تمثلت في المجاعات، والقمع السياسي، واتساع البيروقراطية، وتراجع الحوافز الفردية.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول واحدة من أبرز التجارب الاقتصادية في التاريخ الحديث، والتي كان لها تأثير مباشر في تشكيل النظام الدولي خلال القرن العشرين، كما أنها تقدم نموذجًا مهمًا لدراسة العلاقة بين الأيديولوجيا والسياسات الاقتصادية، ومدى قدرة الدولة على

توجيه الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي. وتزداد أهمية الموضوع لما يثيره من نقاشات مستمرة بين الباحثين حول نجاحات التجربة السوفيتية وإخفاقاتها، وأثرها في تطور النظم الاقتصادية المقارنة.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل تطور السياسة الاقتصادية السوفيتية منذ اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1921 وحتى ترسيخ النظام الاقتصادي المركزي في عهد جوزيف ستالين، مع بيان دوافع هذه التحولات، وخصائصها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلًا عن تقييم نتائجها على الصعيدين الداخلي والدولي، وصولًا إلى إبراز الإرث الذي تركته هذه السياسات في تاريخ الاتحاد السوفيتي والاقتصاد العالمي.

أولا: بداية السياسة الاقتصادية الجديدةThe New Economic Policy (NEP):

مع انتهاء الثورة البلشفية وتثبيت السلطة السوفيتية، وجدت القيادة الشيوعية نفسها أمام اقتصاد منهار بسبب سنوات الحرب العالمية والحرب الأهلية (1918–1920) في سنوات الحرب الأهلية تبنّى البلاشفة سياسة اقتصادية تمثلت في إدارة الاقتصاد عبر المراسيم القسرية قامت الدولة بمصادرة فائض المحاصيل من الفلاحين دون مقابل وتأميم جميع الصناعات الكبرى وحتى المتوسطة والصغيرة، ومنع التجارة الخاصة تمامًا كما اعتمدت التموين بالبطاقات وتقنين المواد الغذائية، وجرى تنظيم قوى العمل شبه عسكريًا لتوجيهها نحو الإنتاج الحربي والخدمات الأساسية هذه الإجراءات، وإن ساعدت البلاشفة على اجتياز الحرب الأهلية وتأمين إمدادات الجيش الأحمر، إلا أنها أفضت إلى نتائج كارثية اقتصاديًا واجتماعيًا فقد انهار الإنتاج الصناعي إلى مستوى (14%) فقط مما كان عليه قبل الحرب بحلول 1920 (تراجع بنسبة 86% عن عام 1913)، وانخفض الإنتاج الزراعي إلى حوالي نصف مستواه قبل الحرب تفشت المجاعة (وخاصة مجاعة منطقة الفولغا عام 1921) والأوبئة، واستشرى السوق السوداء نتيجة انعدام السلع في القنوات الرسمية كذلك تآكلت قاعدة التأييد للسلطة السوفيتية مع تفاقم معاناة العمال والفلاحين، واندلعت اضطرابات خطيرة أبرزها تمرد كرونشتادت في 1921 الذي طالب بإنهاء السياسات الاقتصادية القمعية (ياسين, 2012: 119).

أدرك فلاديمير لينين[1] ورفاقه ضرورة تغيير النهج لإنقاذ الثورة من السخط الشعبي في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي عام 1921، أعلن لينين السياسة الاقتصادية الجديدة أو ما عُرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة، بوصفها تراجعًا تكتيكيًا عن السياسات الشيوعية الصارمة بهدف إعادة إحياء الاقتصاد صدرت في الحادي والعشرين من اذار 1921 مرسومات تلغي نظام مصادرة المحاصيل القسري وتستبدله بضريبة عينية ثابتة على الفلاحين فسمح للفلاح بعد دفع الضريبة بأن يحتفظ بفائض إنتاجه ليستهلكه أو يبيعه في السوق، ما أعاد إليه الحافز للإنتاج (الحجيمي, 2023: 24).

كما رُفِعَ الحظر عن التجارة الخاصة الداخلية، بحيث يمكن للأفراد بيع وشراء السلع بحرية في الأسواق من جديد، وانتهى بذلك نظام المقايضة والإدارة المركزية المشددة للإمدادات وشملت السياسة الاقتصادية اجراءات أخرى مهمة منها إعادة فتح المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص أو بنظام التعاونيات، والإبقاء على سيطرة الدولة فقط على قمم الاقتصاد، وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات كالتعدين والنفط (غرينفيل, 2012: 274).

كذلك نفذت السلطة إصلاحًا نقديًا بين 1922 و1924 تضمن طرح عملة جديدة مدعومة بالذهب وهو روبل يعادل (10) روبلات قديمة لإعادة الاستقرار للنظام النقدي والقضاء على التضخم الجامح (خافين, 1997: 27).

ثانيا: الابعاد الاجتماعية للسياسة الاقتصادية السوفيتية 1921-1924:

أحدثت السياسة الاقتصادية الجديدة تغييرات عميقة في بنية المجتمع السوفيتي وعلاقاته الطبقية، ما أثار ردود فعل متباينة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي داخل الحزب الشيوعي

---

(1) فلاديمير لينين: زعيم البلاشفة والقائد الفعلي للثورة البلشفية، ومؤسس الدولة السوفيتية. تميز بفكره الثوري الحاد وإصراره على إسقاط النظام القيصري وإقامة حكم اشتراكي. وضع أسس السياسة الاقتصادية الأولى للدولة الجديدة، بما في ذلك سياسة "شيوعية الحرب"، ثم سياسة "النيب" التي هدفت إلى إنقاذ الاقتصاد بعد الحرب الأهلية. ترك تأثيرًا دائمًا في الفكر السياسي والاقتصادي، إذ أصبح مرجعية أساسية للماركسية-اللينينية, ينظر: سمعان بطرس, العلاقات الدولية في القرن العشرين, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, 1980.

نفسه اندلع سجال أيديولوجي حول السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة رأى فيها الكثير من البلاشفة خاصة من يُطلق عليهم المعارضة اليسارية بقيادة تروتسكي انحرافًا خطرًا عن المبادئ الاشتراكية وتنازلًا للبرجوازية وُصفت السياسة بأنها"خطوة إلى الوراء واعتبرها البعض خيانة لأهداف الثورة، حيث عادت الملكية الخاصة والاستغلال الفردي إلى الواجهة.(Glaza, 2009: 11).

دافع عنها جناح آخر داخل الحزب عُرف فيما بعد بالجناح اليميني بزعامة بوخارين على أنها ضرورة مؤقتة وأنعش شعار بوخارين للفلاحين "أغتنوا" كاعتراف بأهمية تشجيع الإنتاج الريفي الفردي للنهوض بالاقتصاد لينين نفسه ورغم شعوره بمرارة التراجع وقف بحزم لتبرير السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة أمام منتقديه، مؤكدًا أن الأمر تكتيك مؤقت فرضته ظروف روسيا المتخلفة، وأن البناء الاشتراكي سيُستأنف على أسس أقوى بعد انتعاش الاقتصاد هذا الموقف اللينيني الحاسم وحاجته الماسة لنجاح السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة جعلا أغلبية كوادر الحزب تلتزم الصمت النسبي تجاه الانتقادات في حياته، وإن ظلّت قلقة وحذرة من الآثار الاجتماعية للسياسة. (دويتشر, 1969: 291).

على صعيد الفلاحين، قوبلت السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة بترحيب واسع فبعد سنوات المصادرة والإرهاب الاقتصادي، نعم الريف أخيرًا بهامش من الحرية الاقتصادية انخفضت الضرائب العينية مقارنة بما كانت تُصادره لجان الجمع سابقًا، وبات للفلاح حافز مباشر لزيادة الإنتاج لأنه سيستفيد من فائضه بيعًا وربحًا خلال 1924–1925 مرّت طبقة الفلاحين بمرحلة انتعاش ربما هي الأفضل في تاريخها السوفيتي؛ تمكن كثير منهم من شراء أدوات زراعية جديدة أو توسيع مساحة زراعتهم نظرًا لتحسن الدخل ومع ذلك، رافق هذا التحسن تفاوت متصاعد داخل الريف بعض الفلاحين الأكثر كدحًا أو حظًا ومنهم من استفاد من تأجير الأراضي أو توظيف عمال أجراء كما سمحت قوانين السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة راكموا قدرًا أكبر من الثروة وأصبحوا يُعرفون باسم "الكولاك"[1] في المقابل، بقيت شريحة من

(1) الكولاك: هم الفلاحون الميسورون نسبيًا في روسيا ما قبل الثورة، والذين كانوا يملكون أراضي أو ماشية أكثر من المتوسط. في عهد ستالين اعتُبروا "أعداء الطبقة العاملة"، وتعرضوا لحملات قمع واسعة خلال سياسة التجميع الزراعي. شملت هذه الحملات المصادرة، النفي القسري،

الفلاحين الفقراء تكافح لتحسين أوضاعها ولم تستفد كثيرًا من انفتاح الأسواق هذا التباين خلق توترات طبقية جديدة في الريف؛ ورغم أن الدولة السوفيتية لم تعادي الكولاك صراحة خلال العشرينات، إلا أنها فرضت عليهم ضرائب أعلى أحيانًا وحاولت تشجيع التعاونيات لتحجيم نفوذهم (كاظم, 2014: 278).

في المدن والمراكز الحضرية، أعادت السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة الحياة إلى الأسواق والشوارع بعد سنوات التقشف العسكري سُمِح بعودة القطاع الخاص الصغير فافتُتحت الحانات والمطاعم والمتاجر الخاصة، وظهرت طبقة جديدة من التجار ورواد الأعمال وهم رجال لسياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة قدّر عدد هؤلاء بحوالي ثلاثة ملايين شخص خلال أوائل العشرينات، وشملت أنشطتهم التجارة في السلع الاستهلاكية وإدارة الورش والمتاجر وتوفير الخدمات المختلفة استفاد ورواد الأعمال من الطلب المكبوت في السوق فحقق البعض منهم أرباحًا كبيرة وأسسوا ثروات صغيرة خلال سنوات معدودة على سبيل المثال، تشير تقديرات إلى أنهم سيطروا على نحو (75%) من تجارة التجزئة في الاتحاد السوفيتي بحلول 1922 انعكس هذا في مظاهر اجتماعية جديدة بدأت تُرى في موسكو ومدن أخرى مطاعم فخمة ومحلات أنيقة يرتادها الميسورون، وانتشرت الموضات الغربية (كملابس السهرة والقبعات الحديثة) وأسلوب حياة أكثر تحررًا وترفًا لدى من استفادوا من مناخ السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة ولعل أشهر صورة لهذه الفترة هي المرأة السوفيتية المتحررة التي ترقص التانجو وتدخن السجائر الطويلة في صالونات موسكو حتى أن مصطلح فتاة السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة دخل القاموس الشعبي كتعبير عن جيل الحضَر الجديد المنفتح خلال العشرينات (دويتشر, 1969: 294).

سمح الجو الاقتصادي المنفتح بانتشار ثقافة استهلاكية وترفيهية محدودة في الحضر، حيث ازدهرت المقاهي وصالات الرقص وارتاد الناس دور السينما والمسارح بكثافة أكبر المرأة في البطاقة ترتدي ملابس عصرية وعقدًا من اللؤلؤ وتمسك بسيجارة في مبسم، مما يعكس تأثر الأسلوب الاجتماعي في عهد السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة بالموضة الغربية وظهور

والاعتقال، وأسهمت في انهيار الزراعة واندلاع المجاعة في أوائل الثلاثينيات. أصبح مصطلح "كولاك" رمزًا للعداء الطبقي في الخطاب السوفيتي, ينظر: نجم عبد الحسن, ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة روسيا الاتحادية, مجلة العلوم السياسية, العدد26, 2021.

نساء أكثر تحررًا في السلوك واللباس مثل هذه المظاهر كانت صادمة لجيل الثورة المتقشف؛ لذا انتقدها المحافظون في الحزب واعتبروها من شوائب البرجوازية الصغيرة التي بدأت تطفو في عهد السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة، لكن بالنسبة للكثير من سكان المدن كانت رمزًا لانفراج نسبي واستعادة شيء من الحياة الطبيعية بعد سنوات الحرب الصعبة (زارودوف, 1975: 113).

رغم الإيجابيات التي جلبتها السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة للمدن (كوفرة السلع وتنوعها في الأسواق وارتفاع الرواتب وانخفاض البطالة نسبيًا)، إلا أنها حملت تناقضات اجتماعية حادة. فظهور طبقة من الأثرياء الجدد تجار السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة والمضاربين وحتى بعض الموظفين الإداريين الذين استغلوا مواقعهم لتحقيق مكاسب خلق فجوة بينهم وبين العمال العاديين الذين بقوا يعيشون بالكفاف عادت مظاهر كانت قد اختفت زمن الحرب مطاعم فاخرة للأثرياء مقابل طوابير للعمال أمام مخازن التعاونيات الرخيصة، وسيارات فارهة يقتنيها بعض رجال الأعمال فيما يعتمد معظم الناس على الترام أو المشي هذه المفارقات أججت استياءً مكبوتًا لدى الطبقة العاملة؛ إذ شعر كثير من العمال أن تضحياتهم خلال الحرب الأهلية ذهبت ليجني ثمارها البرجوازيون الجدد وبالفعل، انتشرت في الصحافة والنكات الشعبية صور ساخرة عن رواد الأعمال تصفهم بالجشع والبذخ، وأُلصقت بهم تهمة الطفيليّة وأنهم أثروا على حساب الشعب(السليم, 2008: 108).

حتى أن بعض تلك الدعاية الساخرة اتخذت منحى معاديًا للسامية ضمنيًا، حيث كان عدد من كبار التجار اليهود ناشطين في التجارة أثناء السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة في الوقت نفسه، راقبت السلطة السوفيتية هذه الفئة بحذر فبالرغم من اعتراف الحكومة بأهمية دور رواد الأعمال في إنعاش الاقتصاد ولذلك سمحت باستمرارهم مؤقتًا، إلا أنها فرضت عليهم ضرائب باهظة وقيودًا قانونية مثل حرمانهم من حق التصويت باعتبارهم "عناصر غير بروليتارية "خضع رواد الأعمال لمراقبة شديدة من الشرطة الاقتصادية، وتعرضوا لحملات إعلامية تندد بأسلوب حياتهم المترف بهذا حافظ الحزب الشيوعي على خطاب معادٍ للرأسمالية حتى وهو يتسامح مع وجودها المحدود؛ كانت الرسالة الرسمية أنه "شر لا بد منه" وسيختفي بمجرد نهوض الاقتصاد(ايسادوبيه, 1970: 222).

ثالثا: الابعاد السياسية للسياسة الاقتصادية السوفيتية 1921-1924:

ساهم نجاح السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة النسبي في تعزيز شرعية حكم البلاشفة خلال هذه السنوات المضطربة فبعد أن كادت الأزمات الاقتصادية تفجّر تمردات واسعة مثل انتفاضات الفلاحين في تامبوف وتمرد كرونشتادت 1921، أدت إصلاحات السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة إلى تهدئة الجزء الأكبر من المجتمع استأنف الفلاحون تزويد المدن مقابل حصولهم على بضائع مصنّعة، فتراجعت حدة التوتر الريفي-الحضري تحسنت علاقة العمال بالحزب نسبيًا مع توفير الطعام بكميات أكبر وزيادة الأجور، وإن بقيت النقابات العمالية مراقَبة وتحت السيطرة (العقاد, 1965: 297).

تبنى الحزب سياسة الاحتواء المزدوج فمن جهة عزز خطاب أنه لا يزال وفيًا للاشتراكية وأن السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة مجرد استراحة محارب، ومن جهة أخرى اتخذ إجراءات لضمان ألا تؤدي الحرية الاقتصادية المحدودة إلى حراك سياسي معادٍ على سبيل المثال، استمر حظر التعددية الحزبية والمعارضة العلنية منذ قرار منع الفِرق داخل الحزب عام 1921 لضمان وحدة الصف الشيوعي أثناء تجربة السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة وبينما سمح بهامش اقتصاد خاص، أبقى الحزب قبضة قوية على جهاز الدولة والأمن لضبط أي تجاوز ورغم ذلك ظهرت داخل القيادة انقسامات مكتومة حول المدى الزمني للسياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة فتروتسكي ومعه زينوفييف وغيرهما طالبوا مع أواخر 1924 بتشديد النهج ضد رواد الأعمال والإسراع بالتصنيع الثقيل أي إنهاء لسياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة مبكرًا فيما دافع بوخارين وريكوف عن استمرار السياسة لعشر سنوات أو أكثر لحين تقوية الاقتصاد تمامًا. ستتصاعد هذه الخلافات في النصف الثاني من العشرينات لتشكل خلفية الصراع على السلطة بعد وفاة لينين(رمضان, 1997: 303).

رابعا: المواقف الداخلية والدولية من السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة:

على الصعيد الداخلي في الاتحاد السوفيتي، تباينت المواقف من السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة بين قبول للأمر الواقع وبين تحفظ أيديولوجي عامّة الشعب خاصة الفلاحين رحبوا بالانفراج الاقتصادي لأنه منحهم متنفسًا من سياسات الحرب الشيوعية القاسية كما أن الرأي العام الروسي في المدن تنفس الصعداء مع توفر المواد التموينية وسلع الاستهلاك اليومية مجددًا في الأسواق تشير التقارير إلى انخفاض السخط الشعبي في المدن خلال 1922–1924 مقارنة بما قبلها، حيث اختفت مشاهد أعمال الشغب لأجل الخبز وعادت الأسواق تعج بالنشاط ومع استقرار العملة ووقف التضخم، شعر الناس بمزيد من الأمان الاقتصادي (رمضان, 1997: 303).

ومع ذلك، ظلت قطاعات من العمال والفقراء تشعر بالغيرة الطبقية تجاه مظاهر الثراء الجديدة، ومالت لتأييد الدعوات لإعادة تشديد الخناق على المستغلين الحزب الشيوعي استشعر هذا المزاج الشعبي المزدوج، لذلك حرص على التوازن الدعائي فكان يُشيد في خطابه الرسمي بإنجازات السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة في إنعاش الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى يتوعد "البرجوازية" بالعقاب مستقبلاً ويؤكد أن هذه فترة مؤقتة ستنتهي بزوال الرأسمالية تمامًا هذا الخطاب المزدوج نجح في الحفاظ على قبول شعبي عام للسياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة، حيث اعتبرها أغلب المواطنين صفقة معقولة: اقتصاد أفضل مقابل تنازلات عقائدية مؤقتة(رمضان, 1997: 306).

أما دوليًا، فكان للسياسة الاقتصادية الجديدة وقع مهم على كل من الدول الرأسمالية والحركة الشيوعية العالمية الدول الغربية نظرت إلى السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة كتغيّر إيجابي في نهج القيادة السوفيتية، وبوابة يمكن من خلالها إعادة بناء جسور التعامل مع روسيا البلشفية التي كانت معزولة منذ 1917 فإدخال الاقتصاد المختلط وإتاحة الاستثمارات الأجنبية شجّع عدة دول على إعادة النظر في سياسة القطيعة بالفعل، سارعت بريطانيا إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع موسكو أبرم اتفاق تجاري أولي في 1921 ثم كانت أول قوة غربية تعترف بالاتحاد السوفيتي دبلوماسيًا في 1924 عندما وصل حزب العمال البريطاني للحكم تبعتها إيطاليا بقيادة موسوليني بالاعتراف في نفس العام، كما أقامت ألمانيا (جمهورية فايمار) علاقات وثيقة مع موسكو عبر

معاهدة رابـاللو[1] 1922 التـي أرسـت تعاونًـا اقتصـاديًا وعسـكريًا سـريًا بينهمـا تـدريجيًا، بنهايـة 1924، كانـت معظـم الـدول الكبـرى (مـا عـدا الولايـات المتحـدة) قـد اعترفـت بالسـوفييت (بونـد, 1999: 187).

أن السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة سهّل هذا الانفتاح الدبلوماسي لأن الغرب رأى فيه مؤشرًا على اعتدال نسبي وسياسة أكثر عملية لدى البلاشفة كما استفادت بعض الشركات الغربية من منـاخ السياسة الاقتصـادية السـوفيتية الجديـدة عبـر الحصـول علـى امتيـازات اسـتثمار فـي الاقتصـاد السـوفيتي مثـال ذلـك مـنح امتيـازات لشـركات أمريكيـة وبريطانيـة فـي مجـال اسـتخراج الذهب فـي سيبيريا وفـي قطـاع النفط فـي القوقاز ورغم أن حجم هذه الاستثمارات الأجنبية ظل محدودًا، إلا أنها ساعدت على نقل بعض التكنولوجيا والخبرة إلى الاتحاد السوفيتي، وكانت أيضًا إشارة سياسية لرغبة موسكو في الخروج من العزلة والحصار الاقتصادي الذي فرضه الحلفاء بعد الثورة(خاجي, 2025: 174).

على صعيد الأممية الشيوعية (الكومنترن)[2]، أثارت السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة تساؤلات بين الأحزاب الشيوعية الأجنبية فقد بدا لهم أن بلد الثورة البروليتارية الأول ينتهج سياسة فيها عناصر رأسمالية واضحة، مما استدعى تبريرًا نظريًا تولى لينين شخصيًا توضيح الموقف

([1]) معاهدة رابالو: وقعت المعاهدة بين ألمانيا الفايمر والاتحاد السوفيتي عام 1922، وشكلت نقطـة تحـول فـي علاقاتهمـا بعـد الحـرب العالميـة الأولـى. نصـت علـى اسـتعادة العلاقـات الدبلوماسية، والتعاون الاقتصادي والعسكري، والتخلي المتبادل عن التعويضات. كانت المعاهدة مهمة لأنها أتاحت لروسيا السوفيتية كسر عزلتها الدولية، ولألمانيا التحايل على القيود العسكرية المفروضة عليها بموجب معاهدة فرساي, ينظر: اروى خالد علي, التقارب الألماني السوفيتي في معاهدة روبالو, مجلة مداد الاداب, العدد30, 2023.

([2]) الكومنترن: أو الأممية الشيوعية الثالثة، هو منظمة دولية تأسست عام 1919 بهدف نشر الثورة الشيوعية عالميًا، وتنسيق الجهود بين الأحزاب الشيوعية في مختلف الدول. سيطر عليه الحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبح أداة للسياسة الخارجية السوفيتية. لعب دورًا مهمًا في توجيه الحركات العمالية، لكنه واجه انتقادات بسبب تبعيته لموسكو، وانتهى حله عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية لاعتبارات دبلوماسية, ينظر: كفاح احمد نجار, موقف الكومنترن من ازمة حوض الرور, مجلة حوليات عين شمس, العدد3, 2021.

فـي مـؤتمرات الكـومنترن (لا سـيما المـؤتمر الرابـع عـام 1922)؛ أكـد أن الـسياسة الاقتصـادية السوفيتية الجديدة ليس تخليًا عن الاشتراكية بل خطوة مؤقتة فرضتها الضرورة، وأن دكتاتورية البروليتاريا ما زالت تسيطر على السلطة السياسية ولن تسمح بعودة الرأسماليين للنفوذ قبل معظم الشيوعيين العالميين هذا التفسير انضباطًا واحترامًا للينين، رغم بعض التململ في أوساط التيارات "اليسارية المتشددة" بألمانيا وإيطاليا التي رأت فيها خطرًا تحريفياً (رمضان, 1997: 309).

ولعـل خطـاب الأمميـة الشـيوعية ركـز علـى أن مهمـة دعـم الثـورة الروسـية تقتضـي تفهـم تكتيكاتها الداخلية كما روج الكومنترن لمقولة أن نجاح السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة في تقويـة روسـيا سيسـاعد الحركـة العماليـة العالميـة ككـل، وبالتـالي يجـب عـدم التشـكيك بـه بالتـالي، ظلـت الأحـزاب الشـيوعية الأجنبيـة مواليـة للخـط السـوفيتي ولـم يحصـل انشـقاق عـالمي بسـبب السياسة الاقتصادية السوفيتية الجديدة، وإن كان البعض (كالشيوعيين الصينيين مثلاً) استنبطوا منها دروسًا حول إمكانية مراحل اقتصادية متعددة قبل بلوغ الاشتراكية (خاجي, 2025: 176).

خامسا: فلسفة الاقتصاد الستاليني:

تقوم السياسة الاقتصادية في عهد ستالين على رؤية أيديولوجية متكاملة صاغها بنفسه تحت شعار "الاشتراكية في بلد واحد "لم يكن هذا الشعار مجرد توجه سياسي، بل كان إطاراً نظرياً فرأى ستالين أن الاتحاد السوفيتي محاط بقوى رأسمالية قوية، وأن بقاء النظام الجديد يتطلب تحقيق قفزة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة قصيرة، لأن أي تأخير قد يجعل الدولة عرضة للغزو أو الانهيار الداخلي ومن هنا انطلقت فكرة تحويل الاقتصاد السوفيتي من اقتصاد زراعي متخلف إلى قوة صناعية ضخمة قادرة على إنتاج الأسلحة والمعدات والآلات الثقيلة بدون الاعتماد على الغرب (إبراهيم, 2019: 216).

وبذلك، لم تكن التنمية الاقتصادية هدفًا بحد ذاتها، بل كانت جزءًا من مشروع استراتيجي شامل لبناء دولة قوية ومركزية، تعتمد على التخطيط الصارم والملكية الجماعية واحتكار الدولة للإنتاج والتوزيع وقد اعتُبر تحقيق هذه الأهداف مسألة حياة أو موت، مما أتاح للنظام استخدام كل الوسائل القمعية والتنظيمية والأيديولوجية لتعبئة المجتمع وتوجيهه نحو أهداف الخطة (كمال, 2021: 18).

شكّل التصنيع السريع حجر الزاوية في الاقتصاد الستاليني، وتم تطبيقه من خلال سلسلة من الخطط الخمسية التي وُضعت لتعزيز الصناعات الثقيلة باعتبارها العمود الفقري لبناء الدولة الاشتراكية. فالمصانع الكبرى، ومحطات الطاقة، ومراكز التعدين لم تكن مجرد مؤسسات إنتاجية، بل كانت رموزًا للتحول الكبير الذي أراده ستالين (نصار, 2008: 9).

أصبح جهاز التخطيط المركزي غوسبلان العقل المدبّر للاقتصاد الوطني، إذ كان يضع أهدافًا إنتاجية شديدة الطموح، غالبًا ما تتجاوز الإمكانات الواقعية، في محاولة لفرض وتيرة نمو غير مسبوقة كان المطلوب من المصانع أن تلبي أرقامًا محددة سلفًا، بغض النظر عن الظروف، مما خلق بيئة عمل قسرية تعتمد على الضغط السياسي والدعاية التعبوية (دويتشر, 1969: 44).

ولتلبية هذه الأهداف، استخدمت الدولة عدة أساليب، من بينها:

1. تجنيد ملايين العمال للعمل في مشاريع ضخمة مثل السدود والمجمعات الصناعية.
2. تكثيف الدعاية حول "العمال الأبطال" الذين تجاوزوا خطط الإنتاج.
3. تسخير التكنولوجيا الحديثة باستخدام خبراء أجانب في البداية، ثم تطوير الكوادر المحلية بسرعة (دويتشر, 1969: 44).

ورغم أن هذه السياسات أسهمت في مضاعفة الإنتاج الصناعي خلال فترة قصيرة، فإنها اتسمت باختلالات كبيرة؛ فقد انخفضت جودة المنتجات، وظهرت مشكلات في النقل والتوزيع، وكثرت الحوادث المهنية بسبب العمل تحت ضغط وبتجهيزات غير كافية ومع ذلك، أسست هذه السياسات قاعدة صناعية ضخمة أصبحت لاحقًا الركيزة الأساسية لانتصار الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية (دويتشر, 1969: 48).

سادسا: نظام الزراعة الجماعية:

كانت سياسة الزراعة الجماعية من أكثر السياسات الستالينية جذرية وتأثيرًا، إذ هدفت إلى إلغاء الملكية الفردية وتحويل الفلاحين إلى جزء من منظومة إنتاجية تديرها الدولة اعتبر ستالين أن الزراعة الفردية تهدد المشروع الاشتراكي لأنها تعتمد على الملكية الخاصة، ولأن الإنتاج

الزراعـي الفـردي غيـر قـادر علـى تـوفير الفـائض الـلازم لتمويـل التصـنيع بـدأت حملـة التجميـع الزراعـي عـام 1929 بشكل واسـع وشـديد العنـف أُجبـر الفلاحـون علـى الانضـمام إلـى الكولخـوز (المـزارع الجماعيـة) أو السـوفخوز (المـزارع الحكوميـة) لكـن الفلاحـين قـاوموا بشـدة، لأنهـم كـانوا يرون فـي أراضـيهم ومواشـيهم جزءًا من تراثهم ووسـيلة عيشـهم الأساسـية وقـد تصـاعدت المقاومـة إلـى مستوى يعتبره النظـام "عداءً للثورة"، فتم استهداف مـا سُمّي بـ "الكولاك" الفلاحين الميسورين بالسـجن والنفـي والمصـادرة أدى هـذا الصـدام إلـى انهيـار الزراعـة فـي السـنوات الأولـى؛ إذ رفـض الفلاحـون العمـل، أو ذبحـوا ماشـيتهم لتجنـب مصـادرتها، أو هربـوا إلـى المـدن نـتج عـن ذلـك نقـص حاد في الغذاء، بلغ ذروته في المجاعة الكارثية بين عامي 1932–1933، خاصـة فـي أوكرانيـا، حيث مات ملايين الأشخاص مع ذلك، استمرت الدولة في تنفيذ التجميـع باعتبـاره شرطًـا لا رجعـة فيـه لبنـاء الاشـتراكية وقـد أدى ذلـك فـي النهايـة إلـى إحكـام الدولـة سـيطرتها علـى الإنتـاج الزراعـي بالكامل، مما مكّنها من التحكم في توزيـع الغذاء داخليًا وبيعه للخارج لتمويل الصناعة (فيصل, 2015: 28).

سابعا: البيروقراطية الاقتصادية ونتائجها:

أدت مركزية الإدارة الاقتصادية إلى نشوء طبقة بيروقراطية ضـخمة تتحكم فـي أدق تفاصـيل الإنتـاج، بـدءًا مـن الحصـص المحـددة للمصـانع وصـولًا إلـى سـاعات العمـل وخطـط التركيـب والاستهلاك كانـت هـذه البيروقراطيـة مسؤولة أمـام القيـادة العليـا وليس أمـام السـوق أو الجمهـور، مما أدى إلى فصل القرار الاقتصادي عن الواقع اليومي واعتمدت القيادة على الأرقام والمؤشرات كمعايير للنجاح، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة خطيرة التلاعب بالإحصاءات .كانت المؤسسات ترفع تقارير وهمية لإثبات التزامها بخطط الدولة، وغالبًا ما كانت تضخم أرقام الإنتاج أو تُخفي العجز الحقيقي(كمال, 2021: 18).

وبسبب التركيز على الكمّ، تدهورت جودة المنتجات، وظهرت عيوب خطيرة فـي الآلات والمعـدات التـي كانـت تخـرج مـن المصـانع بسـرعة ودون اختبـار كـاف كما أدى غياب الحوافز الاقتصادية إلى خلق روح من اللامبالاة بين العمال، لأن الأجور كانت ثابتة بمعظمها وغير مرتبطة بالإنتاج ولتجاوز ذلك، لجأت الدولة إلى أساليب قسرية، مثل نظام العقوبـات المشـدد لمـن يتـأخر أو يغيـب أو يفشـل فـي تحقيـق الحصـة المحـددة وبـذلك أصـبح

الاقتصاد السوفيتي في عهد ستالين يعتمد على القوة السياسية أكثر من اعتماده على الكفاءة الاقتصادية، وهو ما ترك آثارًا بعيدة المدى على الاقتصاد السوفيتي لاحقًا (Bilinsky, 1999: 147) .

أدت السياسات الستالينية إلى نتائج مزدوجة: إنجازات صناعية ضخمة، لكن مع كوارث إنسانية واجتماعية واسعة على المستوى الاقتصادي، حققت الدولة قفزة هائلة؛ فقد ظهرت مدن صناعية جديدة مثل ماغنيتوغورسك، وتم بناء شبكة واسعة من المصانع ومراكز الطاقة، وأصبح الاتحاد السوفيتي قادرًا على تصنيع الأسلحة والآلات الثقيلة بشكل مستقل وقد ساعد ذلك على تحقيق النصر في الحرب العالمية الثانية، إذ تمكنت الصناعة السوفيتية من إنتاج كميات ضخمة من الأسلحة خلال فترة قصيرة لكن على المستوى الاجتماعي، دفعت البلاد ثمنًا باهظًا فقد عاش المواطنون في ظل نقص مستمر في الغذاء والملابس والسلع الاستهلاكية وانتشرت سياسات القمع، وتمت معاقبة ملايين الأشخاص عبر الاعتقال أو العمل القسري أو النفي كما تحول الريف إلى بيئة فقيرة ومنهكة بسبب التجميع الزراعي، بينما أصبحت المدن مزدحمة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية خلقت هذه الظروف مشاعر خوف دائم وغموض اجتماعي، وأدى ذلك إلى تآكل الروابط المجتمعية التقليدية وإضعاف الحافز الفردي والإبداع (كمال, 2021: 22).

ثامنا: الإرث الاقتصادي للسياسة الاستالينية:

ترك عهد ستالين إرثًا اقتصاديًا معقدًا، فقد بنى قاعدة صناعية ضخمة، لكنه وضع أيضًا أساس الجمود الاقتصادي الذي ظهر في العقود اللاحقة من جهة، سمحت هذه القاعدة الصناعية للاتحاد السوفيتي بالتحول إلى قوة عظمى تشارك في تشكيل النظام الدولي وتنافس الولايات المتحدة ومكّنته من الدخول في سباق التسلح والحفاظ على نفوذه في مرحلة ما بعد الحرب لكن من جهة أخرى، أدى النظام المركزي الصارم إلى غياب المرونة وضعف الابتكار، لأن الاقتصاد لم يكن قادرًا على التكيف مع التغيرات العالمية أو توفير بيئة مناسبة للتطور التكنولوجي المستدام وعندما تراجعت قدرة الدولة على فرض الانضباط القسري بعد وفاة ستالين، بدأت مشكلات التخطيط المركزي تظهر بوضوح، ما أدى تدريجيًا إلى أزمات اقتصادية متكررة ساهمت لاحقًا في انهيار الاتحاد السوفيتي نفسه (إبراهيم, 2019: 220).

الاستنتاجات

1. أثبتت سياسة شيوعية الحرب عجزها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أدت إلى انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي، وانتشار المجاعة والاضطرابات الاجتماعية، مما دفع القيادة السوفيتية إلى البحث عن بديل أكثر مرونة .

2. شكّلت السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) تحولًا براغماتيًا في الفكر الاقتصادي السوفيتي، إذ جمعت بين مبادئ الاشتراكية وبعض آليات اقتصاد السوق بهدف إنقاذ الاقتصاد وإعادة تنشيط الإنتاج .

3. أسهمت السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق تعافٍ اقتصادي ملحوظ، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، واستقرار العملة، وانتعاش التجارة الداخلية، وتحسن مستوى المعيشة مقارنة بمرحلة الحرب الأهلية .

4. أدت سياسة (NEP) إلى ظهور فئات اجتماعية واقتصادية جديدة، مثل الكولاك ورواد الأعمال، الأمر الذي أوجد تفاوتًا اقتصاديًا واجتماعيًا وأثار خلافات فكرية داخل الحزب الشيوعي بشأن مستقبل الاقتصاد الاشتراكي .

5. مثّل انتقال السلطة إلى جوزيف ستالين نقطة تحول حاسمة، حيث أُلغيت السياسة الاقتصادية الجديدة، وحلّ محلها نظام التخطيط المركزي والاقتصاد الموجّه القائم على الخطط الخمسية .

6. أسهمت الخطط الخمسية في تحقيق نهضة صناعية كبيرة، ولا سيما في الصناعات الثقيلة، الأمر الذي مكّن الاتحاد السوفيتي من بناء قاعدة صناعية وعسكرية قوية، وتعزيز مكانته بوصفه إحدى القوى العظمى .

7. كشفت سياسة الزراعة الجماعية عن التناقض بين الأهداف الاقتصادية والنتائج الاجتماعية، إذ أدت إلى فرض سيطرة الدولة على القطاع الزراعي، لكنها تسببت أيضًا في مقاومة الفلاحين وحدوث مجاعات وخسائر بشرية واسعة .

8. أدى الاعتماد الكامل على التخطيط المركزي إلى تعزيز دور الدولة في إدارة الاقتصاد، لكنه أوجد جهازًا بيروقراطيًا ضخمًا انعكس سلبًا على الكفاءة الإنتاجية والابتكار ومرونة الاقتصاد .

9. لعبت السياسة الاقتصادية السوفيتية دورًا مهمًا في تحسين المكانة الدولية للاتحاد السوفيتي، سواء من خلال إعادة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية خلال مرحلة (NEP)، أو عبر التحول إلى قوة صناعية وعسكرية في عهد ستالين .

المصادر:

أولا: المصادر العربية والمعربة:

1. ابراهيم, نغم (2019), جوزيف ستالين ونشاطه السياسي في روسيا, مجلة الادب, العدد10.
2. اروى خالد علي, التقارب الألماني السوفيتي في معاهدة روبالو, مجلة مداد الاداب, العدد30, 2023.
3. ايسادوبيه. (1970). ستالين القائد الفولاذي. ترجمة عبد الحفيظ بيير، بيروت.
4. بوند, براين. (1999). الحرب والمجتمع في اوروبا 1870 – 1970. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. دار المأمون، بغداد.
5. الحجيمي, عماد. (2023). السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفيتي (1921–1928). مجلة الكوفة، العدد 69.
6. خافين, ابرام مينشغلينش. (1997). موجز تاريخ التصنيع في الاتحاد السوفيتي. دار التقدم، موسكو
7. دويشتر, أسحاق. (1969). ستالين سيرة سياسية. ترجمة: فواز طرابلس. دار الطليعة، بيروت.
8. رمضان, عبد العظيم. (1997). تاريخ اوروبا والعالم الثالث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج3. القاهرة.

9.زارودوف, قسطنطين. (1975). اللينينية وقضايا الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في الظروف الراهنة. دار التقدم، موسكو.

10. سليم, محمد السيد. (2008). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين. القاهرة. ص108.

11.سمعان بطرس, العلاقات الدولية في القرن العشرين, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, 1980.

12. العقاد, عباس محمود. (1965). الشيوعية والإنسانية. القاهرة.

13.غريتفيل, أ. س.. (2012) الموسوعة التاريخية الكبرى لأحداث القرن العشرين. ترجمة: علي مقلد. الدار العربية للموسوعات، بيروت.

14.فيصل, مراد (2015), السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة الجزائر.

15. كاظم, قحطان حميد. (2014). التطورات الداخلية في الاتحاد السوفييتي 1918 – 1939. مجلة كلية التربية الإنسانية، العدد 17، جامعة بابل.

16.كفاح احمد نجار, موقف الكومنترن من ازمة حوض الرور, مجلة حوليات عين شمس, العدد3, 2021.

17.كمال, اميرة (2021), الجولاج في الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين, مجلة بحوث الشرق الأوسط, العدد29.

18.نجم عبد الحسن, ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة روسيا الاتحادية, مجلة العلوم السياسية, العدد26, 2021.

19.ياسين, حسن علوان. (2012). الثورة الروسية واثرها على المشرق العربي والإسلامي. أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة سانت كليمنتس، بغداد.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1- Bilinsky, Y. (1999). Was the Ukrainian famine of 1932–1933 genocide?. Journal of Genocide Research, 1.(2)

2- Glaza, H. M. (2009). Lenin's New Economic Policy: What it was and how it Changed the Soviet Union. Inquiries Journal, 1.(11)